

الجلسة المواضيعية الرابعة: تحسين مناخ الأعمال¹

ينبغي أن يصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو المقترن بالتوظيف الكثيف للعمالة في بلدان التحول العربي. وتكتسب تقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة لأن التجارب في مختلف أنحاء العالم أوضحت أنها عادة ما تكون هي المسؤولة توفير حصة كبيرة من فرص العمل. وتبدأ هذا المذكرة بتقديم عرض عام عن التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص في بلدان التحول العربي في الوقت الراهن. وتحدد بعد ذلك مجالات مهمة لتقوية مناخ الأعمال يمكن أن تركز عليها الحكومات على امتداد السنوات القادمة.

أولاً- التحدي

القطاع الخاص القادر على المنافسة هو محرك توفير فرص العمل وتحقيق النمو: يمثل القطاع الخاص في أنحاء العالم نصيب الأسد من فرص العمل والنشاط الاقتصادي. وداخل القطاع الخاص، تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزء الأعظم في توفير فرص العمل.² وتضطلع الحكومات بدور مهم في دعم الشركات من خلال تهيئة بيئة مواتية لمزاولة الأعمال، من خلال وضع استراتيجيات لتلبية احتياجات الأنواع المختلفة من الشركات: بينما تأثير الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم غالباً ما يكون أقوى على مستويات توظيف العمالة، فالشركات الأكبر غالباً ما تسهم بقدر أكبر في نمو الإنتاجية والابتكار (دراسة 2011، Ayyagari).

من سمات القطاعات الخاصة في بلدان التحول العربي "غياب الشريحة الوسطى"³ وهي ظاهرة موجودة في كثير من البلدان النامية والصاعدة الأخرى، وتقترب عادة بما يلي:

- هيمنة عدد قليل من الشركات الكبيرة (في الغالب) المملوكة للحكومة أو ذات صلة بها على القطاع الرسمي: في كثير من الحالات، كانت هذه الشركات تحظى بحماية من المنافسة الكاملة من خلال قربها من صناعات القرارات السياسية.⁴ وأدى ذلك إلى تقليل الحافز أمامها لكي تحسن قدراتها التنافسية على أساس متواصل، وأسفر عن وجود عدد قليل نسبياً من الشركات في وضع يؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية.
- قطاع غير رسمي كبير يضم عدد كبير من الشركات الصغيرة (دراسة Schneider and others, 2010): في هذا القطاع، تظل الشركات في الغالب صغيرة - حتى وإن كانت أوضاعها راسخة - وربما كان ذلك أيضاً أحد أساليب التهرب من القواعد التنظيمية والضرائب الحكومية. وغالباً ما تكون إنتاجية هذه الشركات منخفضة نتيجة لعدم توافر إمكانية حصولها على موارد يُعتمد عليها مثل رأس المال والعمالة الماهرة (دراسة La Porta and Shleifer, 2008).

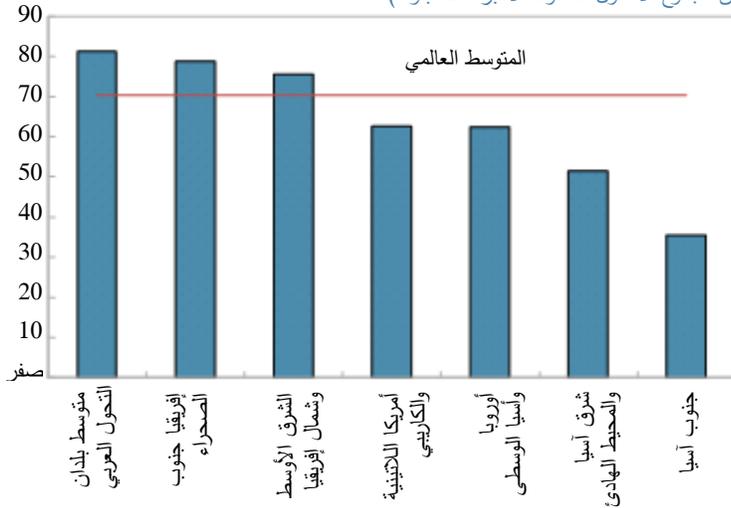
¹ كُتبت هذه المذكرة المرجعية لمؤتمر "الوظائف والنمو والمساواة" الذي عُقد في عمّان في يومي 11 و12 مايو 2014. وكتبت المذكرة كارولين غيغينايت وقدم المساعدة البحثية الممتازة كل من شادي دراج، وبول زيمانند. ودانية أركوبي. وقد أسهم في الدراسة بتعليقات كل من دانييلا غريساني، وبيورن راوتر، وغاييل بيير. ولا ينبغي اعتبار هذه المذكرة تمثل وجهات نظر صندوق النقد الدولي. والآراء الواردة في هذه المذكرة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق النقد الدولي أو سياسته.

² وفقاً لدراسة مؤسسة التمويل الدولية حول خلق فرص العمل (2013)، تسهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من نصف الوظائف الرسمية في أنحاء العالم.

³ راجع على سبيل المثال دراسة Freund et al., 2013، للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول ظاهرة "الشريحة الوسطى الغائبة" في تونس.

⁴ راجع على سبيل المثال دراسة Freund and others, 2014، حول استخدام الشركات ذات الصلة بنظام بن علي في تونس للسياسات والقواعد التنظيمية الصناعية في زيادة حصتها في السوق.

الشكل البياني 1- تركيز البنوك في بلدان التحول العربي أعلى من أي منطقة أخرى في العالم (% من مجموع الأصول المملوكة لأكثر من ثلاثة بنوك)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، مستجدات إبريل 2013.

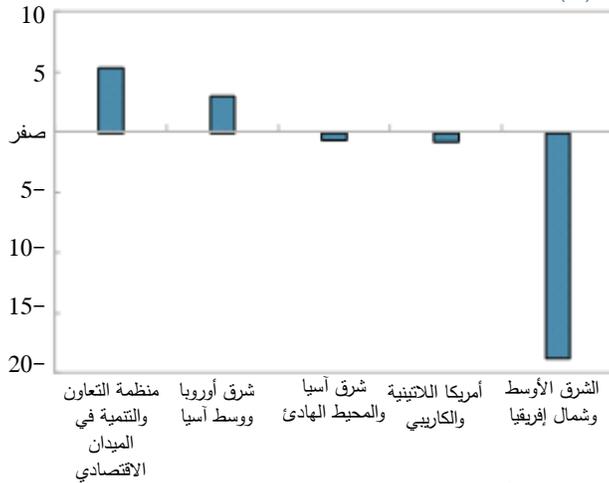
المصرفية، مقارنة بنسبة 61% في الأسواق النامية الأخرى (الشكل البياني 1).

• ندرة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في القطاع الرسمي: كشف تعداد للشركات في المغرب وتونس أن عدد الشركات الصغيرة التي تتطور إلى شركات كبيرة قليل للغاية (دراسة Rijkers and Arouri). وفي الأردن، هناك أدلة على أن الشركات تبدأ أكبر حجما من الشركات في البرازيل، مثلا، لكن حجم الشركات في البرازيل يزداد بمقدار الضعف تقريبا بعد عشر سنوات من العمل (تقرير World Bank, 2013). ومن الأمثلة الأخرى على ظاهرة "الشريحة الوسطى الغائبة"، القطاع المصرفي في المنطقة. ففي المتوسط، يسيطر أكبر ثلاثة بنوك في كل بلد من بلدان التحول العربي على أكثر من 80% من الأصول

تؤثر "الشريحة الوسطى الغائبة" على نمو الإنتاجية الكلية: بلدان التحول العربي ليست هي وحدها التي تعاني من ندرة الشركات المتوسطة،⁵ لكن يبدو أن تأثير هذه الظاهرة على الإنتاجية الكلية للقطاع الخاص أكبر من تأثيرها في المناطق الأخرى. وتبين أن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع أقل إنتاجية من القطاع الخاص في الاقتصادات الصاعدة (الشكل البياني 2). كذلك غالبا ما تكون الشركات أقل تقدما من الناحية التكنولوجية، وأقل ابتكارا واستثمارا، وتكون سلة صادراتها من السلع أضيق (تقرير World Bank, 2009).

الشكل البياني 2- شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غالبا ما تسجل معدل نمو إنتاجية منخفض واستثمار قليل

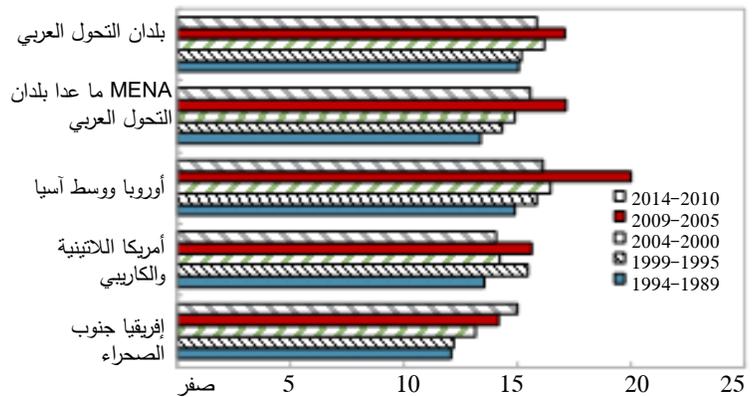
النمو السنوي لإنتاجية العمالة (%)



المصادر: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ والبنك الدولي.

الاستثمار الخاص

(% من إجمالي الناتج المحلي)



MENA: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء الصندوق.

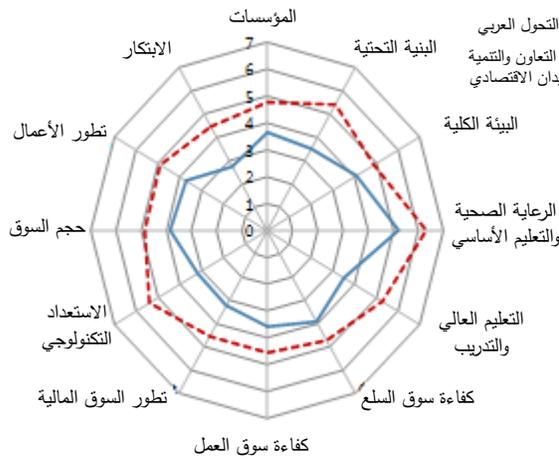
⁵ راجع على سبيل المثال، تقرير World Bank (2012) للاطلاع على مناقشة حول "الشريحة الوسطى الغائبة" عن قطاع الصناعة التحويلية في إندونيسيا.

محدودية النفاذ إلى الأسواق والحصول على تمويل، وكذلك ضعف البنية التحتية، يحدان القدرة التنافسية للشركات: تُصنَّف بلدان التحول العربي في المتوسط في المرتبة 100 بين 148 بلدا مدرجة في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وبصفة خاصة، فإن بلدان التحول العربي متأخرة عن البلدان الأغنى من حيث قدرتها على الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة - ويكتسب هذان الجانبان أهمية بالغة في تنمية القطاع الخاص ولا يدخلان في نطاق موضوع هذه المذكرة. غير أنها تعاني كذلك من الضعف النسبي في بيئتي المؤسسات والحوكمة، ومن الأسواق المالية الأقل تطورا، وحجم السوق الصغير، والبنية التحتية الداعمة التي يُنظر إليها باعتبارها متدنية الجودة (الشكل البياني 3). على سبيل المثال:

- تشير مؤسسات الأعمال في المنطقة إلى أهمية زيادة مستوى الشفافية والكفاءة في القواعد التنظيمية الموجودة، والحد من استنساب المسؤولين وتحقيق تكافؤ الفرص أمام الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء،

الشكل البياني 3- القدرة التنافسية لبلدان التحول العربي مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(ركائز مؤشر القدرة التنافسية العالمي، من 1 (الأسوأ) إلى 7)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.

- البنوك غالبا ما تقرض المقترضين الأكبر وذوي الصلات الأوثق. وتسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدنى نسبة مئوية من الشركات التي توفر لها المؤسسات المالية خطوط ائتمان أو قروض، ولا يُبذل مجهود يُذكر لتمويل الشركات الجديدة المُبتكرة التي ربما كانت لديها أفكار عظيمة بشأن الأعمال ولكنها لا تمتلك سوى رأس مال أولي محدود لتمويلها (دراسة Alvarez de la Campa, 2011، ودراسة Rocha and others, 2011).

- حُدِّدت مواطن الضعف الكبيرة في البنية التحتية، ولا سيما في قطاعي النقل والكهرباء (تقرير World Bank, 2013)،

- الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على إنتاجية الشركات وتنمية الأسواق، غالبا ما يكون منخفضا ولم يبدأ إلا مؤخرا في التعافي إلى المستويات التي كان عليها قبل بدء الربيع العربي في المغرب وتونس؛
- محدودية التكامل التجاري تجعل من الصعب على الشركات أن تنتفع من المشاركة في الأسواق العالمية وسلاسل العرض (دراسة Chauffour, 2012).

احتمالات تأسيس شركات رسمية جديدة في بلدان التحول العربي أقل من المناطق الأخرى: معدل دخول الشركات في المنطقة أقل بكثير من المناطق الأخرى. وعدد مؤسسات الأعمال المسجلة لكل ألف نسمة في بلدان التحول العربي الثلاثة التي تتوفر بياناتها يصل إلى حوالي ربع العدد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونصفه في شرق أوروبا ووسط آسيا. كذلك الشركات في الغالب أقدم من الشركات في المناطق الأخرى (الشكل البياني 4): حتى برغم ما تحقق من تقدم هائل على مدى العقود الماضية في زيادة التعليم، فإن بلدان التحول العربي والبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم

الشركات، ذات أهمية بالغة لدخول الشركات (دراسات Klapper and Love, 2010 و Bruhn, 2013 و Branstetter, 2010).

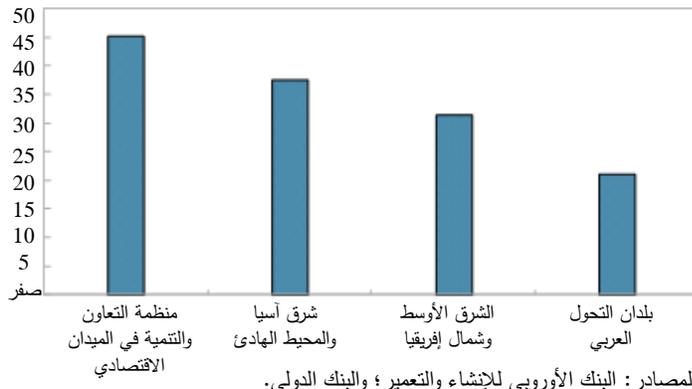
إضافة إلى ذلك، فإن الشركات متوسطة الحجم -التي تشتد الحاجة إليها من أجل توفير فرص العمل - هي في الغالب الأكثر انتقاعاً من القواعد التنظيمية البسيطة والمطبقة بصورة متسقة (دراسة Hallward- Driemeier and others, 2010).

زيادة فعالية أطر خروج الشركات لتشجيع زيادة الأعمال: يمثل إطار تسوية أوضاع الشركات أحد الجوانب المهمة في بيئة تنظيمية فعالة. وتشير الأدلة إلى زيادة رغبة المستثمرين في الاستثمار وإنشاء شركات جديدة في البلدان حيث يمكنهم أن يتقوا في استعادة الحصة الأكبر من استثماراتهم في حالة الإعسار. وليس هذا هو الحال في العديد من بلدان التحول العربي: فالإجراءات غالباً ما تكون مطولة ومكلفة، وبالتالي لا تزال الحماية الفعالة للمستثمرين ضعيفة. على سبيل المثال، وفقاً لآخر مؤشرات تسوية حالات الإعسار في مقياس ممارسة أنشطة الأعمال، لا يمكن للدائنين المكفولين في المنطقة أن يأملوا إلا في استعادة 27 سنتاً من كل دولار في حالة إعسار الشركات. وعلى العكس من ذلك، في الولايات المتحدة، يمكنهم استعادة ما يصل إلى 82 سنتاً. وإصلاحات نظم الإعسار يمكن أن تركز على ما يلي (دراسة Uttamchandani, 2011 ودراسة Tahari and others, 2007):

- الأمر الأهم، يتعين دعم إجراءات الإعسار من خلال زيادة كفاءة أداء المحاكم (راجع أيضاً المذكرة عن تعزيز الشفافية والحوكمة)،
- حقوق الدائنين المكفولين السابقة على الإفلاس يتعين أن تكون واضحة وشفافة وأن تتمتع بدرجة جيدة من الحماية،
- قوانين الإعسار يمكن أن تفيد في فتح السبل أمام إعادة الهيكلة بدلاً من التصفية. فيتعين إعادة توزيع أصول الشركات التي لا تمتلك مقومات الاستمرار وتعاني من العسر المالي في أقرب وقت ممكن للحفاظ على حد أقصى من الإنتاجية الاقتصادية. ولا يوجد سوى عدد قليل من البلدان (كالمغرب مثلاً) الذي لديه في الوقت الحاضر أنظمة إعسار تسمح بإعادة هيكلة الشركات،
- من أجل النجاح في إعادة التنظيم، يتعين تدريب هيئة من المتخصصين - تتألف من خبراء في إعادة الهيكلة، وأوصياء/مديري إعسار من أصحاب الخبرة في مفاوضات الدائنين وإعادة هيكلة الديون، وقضاة. وتفتقر المنطقة في الوقت الحاضر إلى الخبرة اللازمة، مما يعزز التوجه إلى التصفية بدلاً من إعادة التنظيم.

باء- ... ويتعين أن تعزز البيئة التي تسمح للشركات بالنمو

الشكل البياني 6: محدودية فرص التمويل الرسمي المتاحة أمام الشركات في بلدان التحول العربي (من الشركات التي لديها خطوط ائتمان أو قروض من مؤسسات مالية)

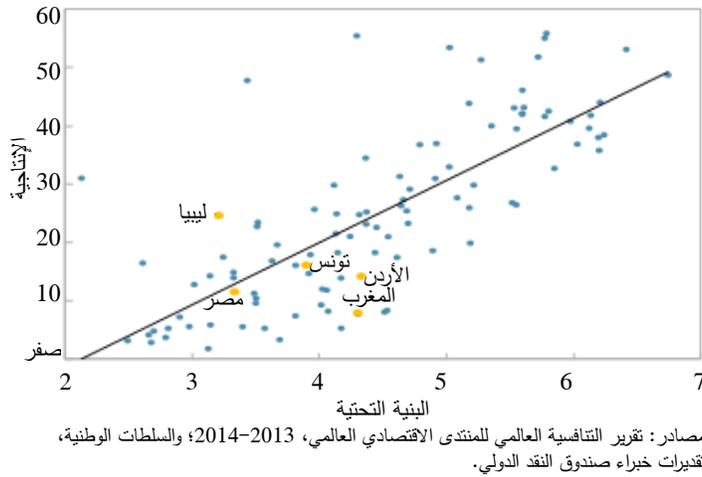


تحسين إمكانات الحصول على تمويل: تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدنى نسبة مئوية على مستوى العالم من الشركات التي تتوافر لها خطوط ائتمان أو قروض من مؤسسات مالية (الشكل البياني 6)، حتى برغم أن البنوك تعتبر سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أنشطة الأعمال الواعدة، لا تحصل هذه الفئة من الشركات إلا على 8% من الإقراض المصرفي. وتكمن الأسباب الرئيسية وراء إجماع البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضعف

المعلومات الائتمانية وحقوق الدائنين وعدم كفاية البنية التحتية للضمانات (دراسة Alvarez de la Campa, 2011، ودراسة (Rocha, 2011).

وفي إمكان الحكومات أن تدعم تحسين إمكانات الحصول على التمويل المصرفي، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تحسين نظم الاستعلامات الائتمانية وتعزيز نظم الضمانات. ويعتمد معظم بلدان التحول العربي على السجلات الائتمانية العامة التقليدية، وحتى البلدان التي أنشأت مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة لا تزال متأخرة عن سائر المناطق من حيث نطاق تغطية المعلومات وجودتها.⁷ إضافة إلى ذلك، يتضح من المؤشرات القياسية أن بلدان التحول العربي لديها مواطن ضعف شديد في معظم مكونات نظم الضمانات:⁸ فتأتي المنطقة في المرتبة الأخيرة في مجال حقوق المقرضين حسب مقياس الحقوق القانونية في "مؤشر مزاولة الأعمال" الذي أعده البنك الدولي.

الشكل البياني 7- تحسن البنية التحتية يمكن أن يدعم زيادة نمو الإنتاجية



تحسين البنية التحتية: إن الاستثمار في بنية تحتية جديدة وصيانة البنية التحتية الموجودة من السلع العامة الضرورية التي يتعين أن تقدمها الحكومات لدعم إنتاجية الشركات (الشكل البياني 7). ويؤدي ضعف البنية التحتية في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى عرقلة القدرات الإنتاجية: على سبيل المثال، يتعين على الشركات غالباً التعامل مع عدم كفاءة البنية التحتية للنقل لكل تدخل السلع والخدمات إلى السوق، والتكيف مع إمدادات للكهرباء لا يُعتمد عليها، وشبكات اتصال قديمة. وتختلف أولويات مجالات الاستثمار العام لتعزيز فعالية البنية التحتية من بلد إلى آخر:

- في مصر، أمثلة البنية التحتية لتحسين إنتاجية الشركات تشمل الطرق والسكك الحديدية وشبكات الموانئ لنقل السلع إلى الأسواق المحلية والأجنبية، وشبكات النقل العام لتوصيل العاملين إلى أماكن عملهم، وزيادة قدرات توليد وتوزيع الكهرباء لتعزيز إمكانية الاعتماد على إمدادات الكهرباء.
- في الأردن، ندرة المياه هي أحد مصادر القلق الرئيسية لأن شبكة إمداد المياه لا تصل الكثير من الأسر أو ربما تصلها كميات محدودة من المياه الجارية. ويتعين القيام باستثمارات كبيرة لتحسين الخدمة ووصولها إلى نسبة أكبر من السكان، وخاصة في المناطق الريفية. وفي نفس الوقت، بينما يمكن الاعتماد على إمدادات الكهرباء بوجه عام، هناك حاجة كذلك إلى القيام باستثمارات كبيرة في شبكات النقل وطاقة التوليد من أجل تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في السنوات القادمة.

⁷ دراسة Madeddu, 2010. شهدت المعلومات الائتمانية تحسناً بالفعل مع إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة في مصر والمغرب، وسن قانون مخصص للمعلومات الائتمانية لتلبية الحاجة في الأردن (تمهيدا لإنشاء مكتب الاستعلام الائتماني الخاص في 2014)، وتطوير السجل العام للمعلومات الائتمانية في تونس. ومع هذا، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين نطاق تغطية الاستعلام الائتماني وعمقه، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: فينبغي أن تكون المساهمة بالبيانات في إبلاغ المعلومات الائتمانية إلزامية وأن تشمل كل القروض، وينبغي توفير جميع البيانات الإيجابية منها والسلبية، وينبغي إدراج الائتمان إلى مقدمي خدمات المرافق العامة والاتصالات، وينبغي إعطاء مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة حوافز لتطوير خدمات ذات قيمة مضافة (مثل تقدير الدرجات الائتمانية والمراتب الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)

⁸ يتعين تحسين الأطر القانونية والتنظيمية للمعاملات المضمونة وذلك مثلاً عن طريق السماح بقبول مجموعات أوسع نطاقاً من الأصول كضمانات (مثل الحسابات مستحقة القبض والمخزونات)، ومن خلال إنشاء سجلات إلكترونية حديثة للضمانات (دراسة Alvarez de la Campa, 2011).



- تواجه ليبيا اختناقات خطيرة في البنية التحتية في معظم المجالات بسبب انقضاء عقود من قصور الاستثمار. وأكثر الحاجات إلحاحا هو تنفيذ مشروع شبكة الطرق السريعة التي تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. كذلك، يتعين العمل من أجل معالجة نقص المياه الحاد وزيادة إمكانات توليد الكهرباء وتعزيز طاقة التكرير.
- في المغرب، يتمثل أحد الأولويات المهمة في مواصلة تأسيس البنية التحتية في المناطق الأقل تطورا من المراكز الاقتصادية الرئيسية في الدار البيضاء وطنجة ومراكش.
- في اليمن، تتمثل أكبر أوجه قصور البنية التحتية في ضعف توليد الكهرباء. واليمن لديها أقل معدلات إدخال الكهرباء على مستوى جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يبلغ نطاق تغطيتها 55% مقابل متوسط المنطقة البالغ 90%. وهناك مزيد من أوجه قصور البنية التحتية وتتمثل في نقص القدرة على إدارة المياه (في الحصاد والتوزيع)، فيما يخص مياه الشرب والري.

زيادة التكامل التجاري: إن التكامل التجاري لا يساعد على تأسيس شركات وتوفير فرص العمل في صناعات التصدير وحسب، ولكنه أيضا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الداخل والذي يعزز الإنتاجية (تقرير IMF, 2014). وفي العقود الأخيرة، كانت صادرات السلع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول العربي متأخرة عن متوسط بلدان الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية. وتشمل أنماط التجارة في بلدان التحول العربي ضعف التجارة البينية ومحدودية التكامل في صادراتها، مما يؤدي إلى وضع حد لحجم سوق الشركات وإمكانات النمو بتقليل المنافع التي تتحقق من سلاسل العرض البينية الإقليمية. وبرغم الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التحرير التجاري، لا تزال الحواجز الجمركية وغير الجمركية مرتفعة: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصنفة في مرتبة أدنى من إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر تقييد التجارة الكلي الذي يعده البنك الدولي، وهناك قصور في أداء المنطقة بشأن تدابير تسهيل التجارة. على سبيل المثال، تبلغ تكاليف النقل مستويات باهظة للغاية بسبب نقص المنافسة، وكذلك القيود على تأشيرات وتصاريح سائقي الشاحنات الأجانب (دراسة Malik, 2013). ومن شأن إصلاحات نظام التجارة التي تهدف إلى تحقيق مزيد من الانفتاح أن تعود بالنفع الكبير، حيث تبين من التجربة أن زيادة تعميق التكامل التجاري غالبا ما يكون بمثابة حافز للإصلاح في مجالات أخرى (مثل تنظيم قطاع الأعمال وإصلاح سوق العمل).



المراجع

1. Alvarez de La Campa, A., 2011, "Increasing Access to Credit through Reforming Secured Transactions in the MENA Region," World Bank Policy Research Working Paper 5613 (Washington: World Bank).
2. Ayyagari, M., A. Demircuc-Kunt, and V. Maksimovic, 2011, "Small vs. Young Firms across the World: Contribution to Job Creation, Employment and Growth," World Bank Policy Research Working Paper 5631 (Washington: World Bank).
3. Behar, A., and J. Mokl, 2013, "Does Public-Sector Employment Fully Crowd Out Private- Sector Employment?" IMF Working Paper 13/146 (Washington: International Monetary Fund).
4. Branstetter, Lee G., F. Lima, L. J. Taylor and A. Venâncio, 2010, "Do Entry Regulations Deter Entrepreneurship and Job Creation? Evidence from Recent Reforms in Portugal." National Bureau of Economic Research Working Paper No. 16473.
5. Bruhn, Miriam, 2011, "License to Sell: The Effect of Business Registration Reform on Entrepreneurial Activity in Mexico." Review of Economics and Statistics, Vol. 93, No. 1, pp. 382–86.
6. Chauffour, J. P., 2012, "Trade integration as a way forward for the Arab World: a regional agenda. World Bank Policy Research Working Paper 5581 (Washington: World Bank).
7. Djankov, Simeon, C. McLiesh, and R. Ramalho. 2006. "Regulation and Growth." Economics Letters, Vol. 92, pp. 395–401.
8. International Monetary Fund, 2014. "Toward New Horizons: Arab Economic Transformation amid Political Transitions," Middle East and Central Asia Department (Washington).
9. Freund, C., B. Rijkers, and A. Nucifora, 2014, "All in the Family: State Capture in Tunisia," World Bank Policy Research Working Paper 6810 (Washington: World Bank).
10. Freund, C., B. Rijkers, H. Arouri, and A. Nucifora, 2013, "Structural Stagnation: Firm-level Evidence on Job Creation in Tunisia," (Washington: World Bank and Tunis: Institut National de La Statistique Tunisia).
11. Hallward-Driemeier, M., G. Khun, and L. Pritchett, 2010, "Deals versus Rules: Policy Implementation Uncertainty and Why Firms Hate It," National Bureau of Economic Research Working Paper 16001.
12. International Finance Corporation, 2013, "IFC Jobs Study – Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction," (Washington).
13. Klapper, L., and I. Love, 2011, "The Impact of Business Environment Reforms on New Firm Registration," World Bank Policy Research Working Paper 5493 (Washington: World Bank).
14. Klapper, L., L. Laeven, and R. Rajan, 2006, "Entry Regulation as a Barrier to Entrepreneurship," Journal of Financial Economics, Vol. 82, No.3, pp. 591–629.



15. La Porta, R., and A. Shleifer, 2008, “The Unofficial Economy and Economic Development,” National Bureau of Economic Research Working Paper 14520.
16. Madeddu, O., 2010, “The Status of Information Sharing and Credit Reporting Infrastructure in the Middle East and North Africa,” (Washington: World Bank).
17. Malik, A., 2013, “The Economics of the Arab Spring”, World Development, Vol. 45, pp 296–313.
18. Rijkers, B., and H. Arouri, 2012, “Job Creation: A Big Role for Big Firms.” Blog, World Bank, Washington, DC. <http://menablog.worldbank.org/job-creation-big-role-big-firms>.
19. Rocha, R., F. Subika, R. Khouri, and D. Pearce, 2011, “The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank,” World Bank Policy Research Working Paper 5607 (Washington: World Bank).
20. Schneider, F., A. Buehn, and C. E. Montenegro, 2010, “Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007,” World Bank Policy Research Working Paper 5356 (Washington: World Bank).
21. Tahari, A., P. Brenner, E. Vrijer, M. Moretti, A. Senhadji, G. Sensenbrenner and J. Solé, 2007, “Financial Sector Reforms and Prospects for Financial Integration in Maghreb Countries,” IMF Working Paper 07/125 (Washington: International Monetary Fund).
22. Uttamchandani, M., 2011, “No Way Out -The Lack of Efficient Insolvency Regimes in the MENA Region”, World Bank Policy Research Working Paper 5609 (Washington: World Bank).
23. World Bank, 2009, “From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa,” (Washington).
24. _____, 2012, “Picking up the Pace: Reviving Growth in Indonesia’s Manufacturing Sector” (Washington).
25. _____, 2013. Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa (Washington).